محمد بن مكي الجرف

الاثار الاقتصادية لبطاقات الائتمان وتطبيقاتها

1241هجري

الاقتصاد الاسلامي

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
قسم الاقتصاد الإسلامي

الآثار الاقتصادية لبطاقات الائتمان وتطبيقاتها المعاصرة

(دراسة اقتصادية شرعية)

إعداد الطالب
محمد بن حمزة بن محمد بنجابي

إشراف الدكتور
محمد بن مكي الجرف

دراسة مقدمة إلى قسم الاقتصاد الإسلامي
متطلب تكميلي لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد الإسلامي
بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى

الفصل الدراسي الثاني
١٤٢١هـ / ٢٠٠١م

ملخص الرسالة

اسم الباحـــث : محمد بن حمزة بن محمد بنجابي .

عنوان الدراسة : الآثار الاقتصادية لبطاقات الائتمان والتطبيقات المعاصرة .

أهداف الدراسة : تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الآتي :

١ – الآثار الاقتصادية الناجمة عن استخدام بطاقات الائتمان على العرض الكلي للنقود .

١ – الآثار الاقتصادية الناجمة عن استخدام بطاقات الائتمان على الطلب الكلي للنقود .

١ – الآثار الاقتصادية الناجمة عن استخدام بطاقات الائتمان على كل من الدخل والاستهلاك والإنفاق .

١ – الآثار الاقتصادية الناجمة عن استخدام بطاقات الائتمان على كل من المستوى العام للأسعار والإنتاج .

١ – الآثار الاقتصادية الناجمة عن استخدام بطاقات الائتمان على إحداث التبعية الاقتصادية للشركات العالمية المصدرة لهذه البطاقات .

أهم النتائج :

١) أن هناك معنيان لعقود بطاقات الائتمان الإقراضية أحدهما ظاهر وهو عقد الكفالة والآخر خفي وهو عقد القرض غير المباشر (قـوض مفتوح) .

٢) أن بطاقات الائتمان ليست نقوداً في حد ذاتها بل هي وسيلة متطورة من وسائل الدفع المتعددة التي تنوب في مجملها عن النقود وهـي ليست من مكونات العرض النقدي إلا أن استخدامها يمثل توسعاً في عرض النقود . الأمر الذي يفقد السلطان النقدية المحلية السيطرة على الكتلة النقدية داخل حدودها .

٣) يؤدي استخدام البطاقات الائتمانية إلى انخفاض الطلب على النقود . مما يؤدي إلى إزدياد سرعة دوران النقـود وبالتـالي إلى زيـادة حجم الأموال السائلة الفائضة لدى البنوك والتي تفوق قدرتها على التوظيف محلياً مما يؤدي إلى تدني ربحيـة تلـك البنـوك وبالتـالي إفلاسها وإمكانية ابتلاعها من قبل بنوك أخرى .

٤) إن العلاقة بين الدخل والإنفاق على الاستهلاك علاقة طردية وأن عامل التوقع من أهم العوامل النفسية التي تؤثر وتحـدد الإنفـاق الاستهلاكي ، حيث يزيد طلب الأفراد على السلع والخدمات على أساس الدفع المؤجل المعتمد على الدخـول المسـتقبلية المتوقـع الحصول عليها مما يترتب عليه زيادة الإنفاق على الاستهلاك .

٥) إن زيادة عرض النقود في الأجل القصير تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار ومن ثم إلى انخفاض قيمة النقود نتيجة الزيادة علـى طلب السلع والخدمات بشكل لا يستطيع الجهاز الإنتاجي أن يستوعبها مما يترتب عليه زيادة في معدلات التضخم .

٦) إن التوسع في إصدار البطاقات الائتمانية يؤدي بالضرورة إلى زيادة درجة التبعية الاقتصادية للسياسـات العولميـة الـتي تنتهجـها الشركات متعددة الجنسيات مما يفقد البنوك المحلية قدرتها على التأثير في السوق المحلية ومن ثم خضوعها لضغـوط البنـوك العالميـة واتباع سياساتها المختلفة في المجال المصرفي .

أهم التوصيات والمقترحات :

١) يوصي الباحث بضرورة إصدار بطاقات ائتمان إسلامية من قبل البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية مجتمعة ببطاقة موحدة تمثل المبـادئ الاقتصادية الإسلامية في أسلوب التعامل بها والعمل على نشرها عالمياً ويحملها أبناء الإسلام المنتشرين في أنحاء العالم .

٢) القيام بدراسة من قبل الهيئات الشرعية والقانونية والاقتصادية المتخصصة لمعرفة مدى استفادة إدارات التخطيط والأقسام المعنية ذات العلاقة من الدراسات الاقتصادية الشرعية والتي تهدف إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية الإسلامية والرفع من شأنها .

٣) إيجاد هيكل تنظيمي يصل بين الإدارات المختلفة كإدارات التخطيط والإدارة المالية والاقتصادية بالكليات والجامعات حـتى يمكـن الاستفادة من نتائج البحوث والدراسات ومعرفة مدى إمكانية تطبيقها وجدوى ذلك على أرض الواقع .

٤) القيام بدراسة مشابهة لهذه الدراسة للوقوف على آثار اقتصادية أخرى لاستخدام بطاقات الائتمان الإقراضية غير التي شملتها هذه الدراسة .

الباحث	المشرف	عميد كلية الشريعة بمكة
محمد بن حمزة بن محمد بنجابي	د / محمد بن مكي الجرف	م . د / محمد علي العقلا
التوقيع /	التوقيع /	التوقيع / ....

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة :

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستهديه ونستغفره ونتوب إليه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ... أما بعد .

فإن عالمنا المعاصر يعيش متغيرات هائلة جعلت منه على اتساعه وترامي حدوده بمثابة قرية صغيرة، واستطاعت الوسائل المتقدمة في عالم الاتصالات أن تضبط نبضه في أي اتجاه تشاء، كما يمكنها أن تسيطر على إيقاع حركته على أي نحو شاءت القوى المسيطرة عليه.

ولا شك أن الابتكارات التكنولوجية الحديثة قد أحدثت آثارها العميقة على مجريات النشاط الإنساني العام، وبدت آثارها الإيجابية في مجالات كثيرة مما أدى إلى تطور حياة الإنسان ورُقيها، كما أوجدت الكثير من التسهيلات التي لم تكن موجودة من قبل.

ومن أهم تلك التسهيلات في المجال الاقتصادي نظام بطاقات الائتمان المصرفية التي أول ما ظهرت في أمريكا ثم في البلاد الأوربية، ثم أخذت بالانتشار السريع والواسع لتشمل معظم بلدان العالم، إسلامية وغير إسلامية.

ذكر (كابلي (د.ت) ص٣٤) " وفي المملكة العربية السعودية عُرِفت بطاقات الائتمان منذ بداية السبعينات الميلادية، إذ كانت تتوسط بعض البنوك المحلية في إصدارها لبعض عملائها المتميزين والمعروفين لديها، ولكن كان العُرف المتبع هو حجز مبلغ في البنك يساوي المبلغ المسموح به كحد أعلى للبطاقة.

وكان استعمال البطاقة يقتصر على حالات السفر خارج السعودية حيث لم تكن مقبولة في داخل السعودية لدى غالبية المتاجر والمطاعم والفنادق ونحوها.

ومع مرور الوقت بدأ يتسع مجال استعمال البطاقات الائتمانية المصرفية، خاصة بعد أن أثبت هذا النظام في مجال التجارة والاقتصاد فعاليته وربحيته العالية.

فاستخدمت المؤسسات المالية والاقتصادية خبراتها الطويلة ومعرفتها لنفسيات الأفراد في كافة المجتمعات لإغرائهم - خاصة منهم المستويات الغنية والمتوسطة - للاشتراك في نظام البطاقات الائتمانية والانضمام إليه في بداية التسعينات عندما دخلت البنوك المحلية بثقلِها في منافسة شديدة لتسويق البطاقات بين عملائها وقدمت كثيراً من المغريات مثل النواحي الأمنية، والمظهر الاجتماعي، وإشباع الرغبات والطموحات المادية لقبول استعمال البطاقات، وكانت الخطوة الكبرى في ذلك الإغراء هي إلغاء مبلغ التأمين الذي كان يدفعه العميل مقدماً للبنك من أجل الحصول على البطاقة، بل لم تعُد البنوك تشترط أن يكون للشخص أو العميل حساب لدى البنك المصدر للبطاقة، وأصبحت البنوك تكتفي بمصادقة جهة العمل على أساس المعلومات التي يدونها الشخص على طلب البطاقة الائتمانية التي يحصل عليها من البنك .

وقد أدى التنافس الشديد بين البنوك السعودية على اجتذاب العملاء إلى انتشار البطاقات بين فئات متعددة من موظفي الدولة والشركات الخاصة، كما انتشرت بين الطلاب عن طريق ضمان أحد الوالدين لبطاقات أبناءهم" .

وخلال الخمس سنوات الماضية انتشرت بطاقات الائتمان بشكلٍ لم يسبق له مثيل بين معظم أفراد المجتمع رجالاً ونساءً .. ومن هنا ظهرت الحاجة أمام الباحث لإجراء هذه الدراسة التي ستكشف عن ماهية البطاقات الائتمانية المصرفية وتطبيقاتها المعاصرة، والآثار الاقتصادية المتوقعة من جراء استخدامها.

ثانياً : مشكلة الدراسة :

يُعتبر الائتمان المصرفي نشاطاً في غاية الأهمية والخطورة معاً، له تأثير متشابك ومتعدد الأبعاد وممتد إلى كافة الأنحاء، ذلك أن الائتمان المصرفي على اختلاف أنواعه يعتبر سلاحاً ذا حدين ! حدُ شديد النفع إذا أحسن استخدامه، وحدُ شديد الضرر إذا لم تتوافر فيه المقومات اللازمة للعملية الائتمانية، بل أن من اللازم إظهار أن الحقن النقدي المخطط للنشاط الاقتصادي يُعدُّ من أكثر أسباب نجاح الدول في تحقيق معدلات النمو والتنمية المستهدفة، وهو أحد أهداف النشاط الائتماني وفي الوقت نفسه فإن أي قصور أو تمادي في تأدية هذا النشاط يكون من شأنه زعزعة الثقة وهدم الاستقرار سواءً للبنوك المحدثة للائتمان أو للاقتصاد القومي ككل، وإفقاد الدولة مقومات النمو والحركة وباعثاً لعوامل التخلف والجمود (الخضيري (د.ت) : ص٣٠٢).

ومن هنا تظهر مشكلة الدراسة حيث تعتبر البطاقات الائتمانية (وخاصة بطاقات الائتمان الإقراضية) أحد الوسائل المحدثة للائتمان المصرفي، وهي في مجموعها

قد تُكوِّن مبالغ هائلة جداً قد تعود إما بالنفع أو الضرر على الاقتصاد القومي، مـــــن أجل ذلك تحددت مشكلة الدراسة في آثار استخدام البطاقـــــات الائتمانيـــة علـــى الاقتصاد القومي بشكلٍ عام، وعلى التطبيقات المعاصرة لهذه البطاقات .

ثالثاً : تساؤلات الدراسة :

تنحصر مشكلة الدراسة في التساؤل التالي :

س / ما هي الآثار الاقتصادية الناجمة عن استخدام بطاقات الائتمان المصرفية ؟

ويتفرع منه التساؤلات التالية :

س ١ : ما هي الآثار الاقتصادية الناجمة عن استخدام بطاقات الائتمان على العـــرض الكلي للنقود ؟

س ٢ : ما هي الآثار الاقتصادية الناجمة عن استخدام بطاقات الائتمان على الطلـــب الكلي للنقود ؟

س ٣ : ما هي الآثار الاقتصادية الناجمة عن استخدام بطاقات الائتمان على كلٍ مـــن الدخل والاستهلاك والإنفاق ؟

س ٤ : ما هي الآثار الاقتصادية الناجمة عن استخدام بطاقات الائتمان على كلٍ مـــن المستوى العام للأسعار والإنتاج ؟

س ٥ : ما هي الآثار الاقتصادية الناجمة عن استخدام بطاقات الائتمـــان في إحـــداث التبعية الاقتصادية للشركات المصدرة لهذه البطاقات؟

رابعاً : أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الآتي :

١) الآثار الاقتصادية الناجمة عن استخدام بطاقات الائتمان على العرض الكلي للنقود.

٢) الآثار الاقتصادية الناجمة عن استخدام بطاقات الائتمان على الطلب الكلي للنقود.

٣) الآثار الاقتصادية الناجمة عن استخدام بطاقات الائتمان على كلٍ من الدخل والاستهلاك والإنفاق.

٤) الآثار الاقتصادية الناجمة عن استخدام بطاقات الائتمان على كلٍ من المستوى العام للأسعار والإنتاج.

٥) الآثار الاقتصادية الناجمة عن استخدام بطاقات الائتمان في إحداث التبعية الاقتصادية للشركات العالمية المصدرة لهذه البطاقات.

خامساً : أهمية الدراسة :

تعتبر بطاقات الائتمان من أهم الموضوعات التي طالما شغلت بال كثير من الباحثين في المجالات الاقتصادية باعتبار أن بعض هذه البطاقات - الإقراضية بالتحديد - تمثل صورة من صور الائتمان المصرفي (خلق النقود)، وهي وإن كانت لا تمثل خطورة أو أهمية تذكر في حال استخدامها من قبل بعض الأشخاص إلا أنها تعتبر ذات أهمية بالغة وتأثير فعال إذا استخدمت من قبل أغلب الناس، ومن هذا المنطلق تتمثل أهمية هذه الدراسة من وجهة نظر الباحث في العناصر التالية :

١) يُتوقع أن تُفيد هذه الدراسة الجهات المسئولة عن رسم السياسات الاقتصادية بصفة عامة، والسياسات النقدية بصفة خاصة في الدول التي تسمح أنظمتها باستخدام البطاقات الائتمانية.

٢) يمكن أن تُفيد هذه الدراسة في معالجة بعض المشكلات الاقتصادية العالقة مثل مشكلة التضخم.

٣) كما أنه يمكن أن تُفيد هذه الدراسة الباحثين في المجال الاقتصادي كنقطة انطلاق لإجراء المزيد من الدراسة والبحوث لإثبات الآثار الاقتصادية المتوقعة من جواء التوسع في استخدام بطاقات الائتمان المصرفية، والتي لم تتطرق إليها هذه الدراسة.

سادساً : مصطلحات الدراسة :

(١) الآثار :

وهي جمع أثر وقد عرّف الرازي (د - ت) الأثر بأنه " ما بقي من رسم الشيء وضربة السيف " ص ٥، " و (أثارة) من علم بقية منه " ص ٦.

ويُعرف الباحث الأثر بأنه : [التغير الذي يطرأ على شيء معين نتيجة وجود مؤثر أدى إلى حدوث ذلك التغير].

وإجرائياً يُعرّف الباحث الأثر الاقتصادي في هذه الدراسة بأنه : [التغير الذي يطرأ على كل مجال من مجالات الاقتصاد آنفة الذكر نتيجة استخدام بطاقات الائتمان المصرفية الإقراضية].

(٢) بطاقـــات الائتمـــان :

ذكر سلوه (Sloah irving 1987 p 119 – 120) أن بطاقة الائتمان هـــي " أداة تكون باسم : بطاقة إقراض، أو بطاقة خدمات بنكية، أو بطاقة بنكية أو بطاقة شـيك مضمون، أو بطاقة سحب مباشر، أو أي اسم أو عنوان آخر صدر برسم أو بغير رسم من مصدره لاستعمال حاملها لأغراض مالية متعددة ".

ويقصد الباحث بهذا المصطلح في هذه الدراسة البطاقات الائتمانية الـتي تمكن حاملها من الحصول على النقود، السلع، الخدمات أو أي شيء آخر له قيمـة على أساس القرض، أو التي يتمكن صاحبها من الحصول على قرض تحت الطلـب، يكون مساوياً أو أكثر من المقدار الضروري لتسديد سندات شراء حاملها أو شيكاته، فرداً كان أو مؤسسة.

(٣) التطبيقـــات المعـــاصرة :

ويقصد بها الباحث الاستخدامات المتعددة والمزايا الـتي تمنحـها بطاقـات الائتمان الإقراضية لحاملها في عالمنا المعاصر.

سابعاً : حدود الدراسة :

موضوعية : حيث تقتصر هذه الدراسة على الآثار الاقتصادية الناتجة عن استخدام بطاقات الائتمان الإقراضية وهي بطاقة فيزا (VISA CARD) وبطاقة ماسـتر كـارد (MASTER CARD) وبطاقـة أمريكـان اكسـبريس (AMRICAN EXPRESS) فقط.

زمانية : ويقصد بها الآثار الاقتصادية الناتجة عن استخدام البطاقات الإقراضية لفترة زمنية محددة قدرها خمس سنوات.

مكانية : ويقصد بها الباحث الآثار الاقتصادية الناجمة عن استخدام البطاقات الإقراضية في المملكة العربية السعودية.

ثامناً : منهج الدراسة :

استخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي، لأنه الملائم لإجراء هذه الدراسة حيث يؤكد كلّ من العساف (١٤١٦هـ، ص ١٩٣) وجابر وكاظم (١٩٧٨م، ص ١٣٦) " أن البحث الوصفي يقوم بوصف ما هو كائن وتفسيره، ويهتم بتحديد الظروف والعلاقات التي توجد بين الوقائع، كما يعني أيضاً بتحديد الممارسات الشائعة والسائدة، والتعرف على المعتقدات والاتجاهات عند كلٍ من الأفراد، والجماعات، وطرائقها في النمو والتطور ".

قائمة المحتويات